كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة : المشكلات والحلول

إعــداد

أ / هدير محمود محمد موسى
باحثة لدرجة الماجستير – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنصورة

إشراف
أ.م.د/ نجلاء محمد عاطف خليل
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة المنصورة

٢٠٢١م

الملخص

يعاني قطاع المشاريع الصغيرة من عدة مشاكل تعيق تنميتها وتطورها مما يؤدي الى الحد من فعالية هذا القطاع الهام، وتختلف أنواع المشاكل التي تواجهها الصناعات الصغيرة، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن هناك قصور في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي توفر فرصا عديدة للتشغيل أمام جموع الشباب والمرأة وخاصة في المناطق الريفية، ويتأتى علاج تلك المشكلة بتوفير المساندة المالية والفنية لهذه المشروعات، وتحرص السياسات الاقتصادية الموجهة لهدف التشغيل التصد بحزم لمشكلة البطالة ولمنع تفاقمها في المدى القصي، وذلك إما بشكل مباشر من خلال تبني برامج تشغيل تستهدف إتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغرية ومتناهية الصغر وللقطاع غير المنظم، أو بشكل غي مباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثمار عن طريق حزمة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية التي تسهم بشكل فاعل في زيادة معدلات التشغيل وفي الوقت نفية معدل النمو الاقتصاد المستهدف بالخطة.

Abstract

The small enterprises sector suffers from several problems hindering its development and development, which leads to limiting the effectiveness of this important sector. The types of problems that small industries face differ according to the different economic, social and political conditions.

There is also a deficiency in supporting small and micro enterprises that provide many opportunities for employment for the masses of youth and women, especially in rural areas, and the treatment of this problem is provided by providing financial and technical support for these projects, and the economic policies directed to the goal of employment are keen to address firmly the problem of unemployment and to prevent its aggravation in the short term , Either directly through the adoption of operating programs aimed at providing financial and technical support to small and micro enterprises and the informal sector, or indirectly through creating an investment climate through a package of economic measures and legislations that contribute effectively to increasing employment rates at a time The growth rate of the target economy in the plan

تمهيد:

تحتل المشروعات الصغيرة المعتمدة على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة اهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف مفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية لما لها من دور مهم في تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة متمثلاً بزيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل واسعة وتشغيل الايدي العاملة من جهة اخرى تغذي المشروعات الكبيرة باحتياجاتها والذي ينعكس بدوره ايجابياً على مستوى دخل الفرد والأسرة وتحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي وتوفير امكانيات الحياة الكريمة.

وقد تغيرت النظرة إلى هذه الصناعات، فبعد أن كانت الحكومات تولي اهتماما كبيرا للصناعات الكبيرة الحجم أثبتت الدراسات الحديثة أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي . اذ تحتل أهمية متميزة في الهيكل الصناعي، حيث تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية، في ضوء دورها الفعال في تكوين الدخل القومي ، وخلق فرص العمل الواسعة وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لإقامة الصناعات ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية ، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الحكومات بإدخال تغييرات اساسية على سياساتها الاقتصادية، لمواكبة موجة العولمة الشاملة ومواجهة التحديات الجديدة لقوى السوق وتحرير التجارة، وكنتيجة للعولمة، بدأت هذه المشروعات الصغيرة والحرف اليدوية تعاني من منافسة متزايدة للبضائع العالمية، وكانت النتيجة الطبيعية أن تختفي بعض الصناعات التقليدية،

أو على الأقل تتدهور تدهورا شديدا، فانصرف الناس عنها، وأصبحت القلة التي تمارسها تفكر في الانصراف عنها الى أعمال أكثر ربحا، بحيث لا تتوفر أجيال جديدة للاشتغال بها وتعلمها.

ومن المؤكد ان المشروعات الصغيرة والحرفية تشكل مصدرا هاما لزيادة فرص العمل، لذا فان الاقتصاد الوطني تأثر سلبا في حال عدم اتخاذها خطوات لمساعدة هذه المشروعات لكي تصبح اكثر تنافسية، ومن المؤكد أيضاً أن عدم تنمية الصناعات الصغيرة ودعمها والتي تعد رافداً للمصانع الكبيرة يشكل عبئاً على تطوير القواعد الصناعية أو على الأقل على معدلات تطور هذه القواعد الصناعية والتي يتأسس عليها ازدهار البنى والهياكل الصناعية المتعددة ويعود ذلك إلى دور الصناعات الصغيرة ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

ان توفير الدعم المالي والتمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والحرفية امر تتنامى اهميته بشكل متزايد، كوسيلة للتقليل من التأثيرات الجانبية للإصلاح الهيكلي والخصخصة، وتعد سياسة التمويل للمشروعات كافة سواء كانت صغيرة ، متوسطة ... تبقى من اهم وسائل دعم للاستثمار والعمل وتطوير المشروعات، فحين تتنوع وسائل التمويل وتتمتع بالمرونة تضمن تامين الاحتياجات الاستثمارية او حاجات السيولة لأي مشروع على اعتبار ان الدعم المالي لنوعية نشاطات المشروع تعكس فلسفة الادارة وأولياتها وحتى انها تعكس طريقة التفكير والثقافة السائدة في المجتمع ان ادارة المشروع ينبغي عليها تعلم كيف ومتى تطلب قرضا ومتى يتم التمويل بمال خاص او بيع موجود معين لتامين سيولة ما كما

تلعب ادارة المشروع دورا مهما بكيفية تحديد المخاطر أضف الى ذلك لها دور كبير في نجاح المشروع وتحقيق العائد الملائم للاستمرار بالنمو والتطور.

وبناء عليه فقد تم تأسيس العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية وذلك بهدف الحد من البطالة المزمنة والفقر المتزايد ورغم ان أغلب البنوك لا تلعب دورا هاما وفعالا حتى الان في توفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والحرفية الحديثة النشأة او القائمة، الا ان هناك بعض صيغ الاقراض الصغير التي يتم اعتمادها التي يتم اعتمادها مؤخرا من اجل تلبية احتياجات هذه المشروعات كما بذلت جهود في ميادين التدريب وتوفير الاستشارة والمعلومات حول فرص الاعمال والمساعدة التسويقية وغيرها من المجالات المهمة للمشروعات الصغيرة والحرفية.

أولاً: مشكلات ومعوقات مشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية:

يعاني قطاع المشاريع الصغيرة من عدة مشاكل تعيق تنميتها وتطورها مما يؤدي الى الحد من فعالية هذا القطاع الهام، وتختلف أنواع المشاكل التي تواجهها الصناعات الصغيرة، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن هناك قصور في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي توفر فرصا عديدة للتشغيل أمام جموع الشباب والمرأة وخاصة في المناطق الريفية، ويتأتى علاج تلك المشكلة بتوفير المساندة المالية والفنية لهذه المشروعات، وتحرص السياسات الاقتصادية الموجهة لهدف التشغيل التصد بحزم لمشكلة البطالة ولمنع تفاقمها في المدى القصي، وذلك إما بشكل مباشر من خلال تبني برامج تشغيل تستهدف إتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغرية ومتناهية الصغر وللقطاع غير المنظم، أو بشكل غي مباشر من

خلال تهيئة المناخ الاستثمار عن طريق حزمة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية التي تسهم بشكل فاعل في زيادة معدلات التشغيل وفي الوقت نفية معدل النمو الاقتصاد المستهدف بالخطة.[١] ويمكن تناول هذه المشكلات على النحو التالي:

١- مشكلات ومعوقات تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية:

تعاني اغلب مشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية من مشكلة التمويل وعدم توفر التسهيلات المناسبة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع من اجل المساعدة في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني اضافة الى مواجهة هذه المشاريع لمشكلة التشريعات القانونية والانظمة التي تنظم عمل هذا النوع من المشاريع، الان اغلب الاحكام القانونية التي يتم التعامل بها هي مستقاة ومستنتجة من قوانين اخرى، أي بمعنى لا توجد تشريعات صريحة يمكن اللجوء اليها عند الحاجة، كما تواجه المشاريع الصغيرة والحرفية مشكلة جذب العمالة غير المتخصصة، أي بمعنى اللجوء الى جذب العاملين فيها ليس على اساس الكفاءة والتخصص بل على اساس القرب والعلاقات وهذا بحد ذاته خلل كبير لان الابتعاد عن التخصص يسبب خلق ثغرة كبيرة ما بين الخبرة العلمية والعملية وبالتالي التعثر بمعرفة المشكلة قبل حدوثها، وعند معرفتها تكون الفرصة قد اضمحلت وبالتالي أي علاج لها لابد أن يخلف انعكاسات مهما كان فعالا.[٢]

---

[١] علا نور الدين علي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أهداف التنمية الشاملة في مصر، مجلة البحوث الإدارية، مج٣١، عدد١، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، يناير ٢٠١٣، ص ١٠٥.

[٢] حيدر عباس الجنابي، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح (دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة)"، مجلة جامعة كربلاء، العدد١٧، بغداد، ٢٠١٩، ص ٣.

ويلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشيء من الاختصار، وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.[٣] إن نمو وتطور قطاع التمويل الأصغر يواجه مجموعة من المشكلات وهذه المشاكل تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لأخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة وهذه المشاكل تتعرض لها المشروعات الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض ويعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث بسبب صاحبها بينما تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت، ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة بشكل عام:[٤]

- **كلفة رأس المال:** هذه المشكلة تنعكس بشكل مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة بدفع سعر فائدة مرتفعة مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة، اضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والحرفية على الافتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها. [٥]

---

[٣] سرحان سليمان، محاضرة عن: المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (المفاهيم-الاهداف-التقييم)، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

[٤] صلاح المعولي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات تمويلية، ٢٠٠٩/٢/١٥، من موقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/708681

[٥] ماهر حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، ٢٠٠٦، ص٤.

- **التضخم:** من حيث تأثيره في أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما يؤدي إلي ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تواجه المشروعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
- **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة التمويل بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – الأولية– النمو الاولي– النمو الفعلي– الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لحرصهم على نقود المودعين. [٦]
- **الإجراءات الحكومية:** هذه المشكلة تواجه الدول النامية خاصة في جانب الأنظمة والمعلومات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة.
- **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وتأتي هذه المشكلة من ارتفاع الضرائب وتعدد أوجه الجبايات ما يعقد بالمشروعات الصغيرة وهذا يجعل هذه المشروعات غير مجزية.
- **ندرة الموارد اللازمة للإنتاج:** تعاني بعض المشروعات من نقص في المتاح من الموارد الخام الأساسية وارتفاع أسعارها خاصة إذا كان يتم استيرادها من الخارج مما

[٦] عادل عامر، خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من موقع: https://ahramalyoum.com

يضطر أصحابها إلي الاعتماد على خامات أقل جودة فيعكس ذلك جودة المنتج مما يتسبب ذلك في صعوبة التسويق بهامش ربح مناسب.[٧]

- **قصور الإدارة والتخطيط:** ضعف القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحساب الفيض الحسابات الجارية أو عدم وجود خطط للتنبؤ المالي أو مؤهلات صاحب المشروع مما يؤدي إلي مشاكل مالية تزيد من صعوبة قدرة أصحابها للمنافسة في السوق.

- **الاعتماد على تكنولوجيا متأخرة:** اعتماد الأغلبية العظمى من أصحاب المشروعات على معدات مستعملة أو بدائية لانخفاض تكلفتها مما ينعكس على جودة المنتج وعدم قدرته على المنافسة أما في حالة السودان فالمشروعات الصغيرة تتسم بالتقليدية والبدائية لضعف خاصية الابتكار والمبادرة لدى المستثمر الصغير.

- **الافتقار إلي توزيع جغرافي متناسق:** يؤدي عدم وجود خريطة تسويق إرشادية مبنية على أساس سليم من دراسة الاحتياجات الفعلية للسوق أو انعدام التنسيق بين نوعيه أنشطة المشروعات عند إنشائها إلي وجود تقارب في المصالح وتكدس بعض أنواع الأنشطة في مكان معين بنسبة أكبر من احتياجات المنطقة وقد تكون هناك مناطق في حاجة إلي هذه المشروعات.

- **الحاجة إلي وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة:** المؤسسات المالية بما فيها المصارف تتحسب لمخاطر الائتمان وتكون حساسة جداً تجاهها والتي

[٧] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص ص ٣١٧-٣١٨.

تتمثل في إحقاق العميل في السداد، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السلع، مخاطر التشغيل، السيولة. [٨]

– **عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية:** يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والحرفية –النسبة الغالبة– غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثمارتها. [٩]

– **المنافسة:** تتفاقم مشكلة المنافسة بشكل كبير في قطاع المنشآت الصغيرة، وتتمثل في المنافسة بين المنشآت الصغيرة بعضها مع بعض، والمنافسة مع الشركات الكبيرة، ثم المنافسة مع المنتجات الأجنبية، وقد حدثت هذه المشكلة وذلك للأسباب الآتية:

- حرية الدخول لقطاع المنشآت الصغيرة، مما أدى إلى الزيادة العددية الهائلة في المنشآت.
- مشكلة المنافسة مع المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية، ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية، وعدم توفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، التي تعاني من انخفاض جودتها بالمقارنة.

---

(٨) برعي بابكر محمود علي، التمويل الأصغر في الحد من الفقر دراسة حالة بعض مؤسسات التمويل الأصغر السودانية، مرجع سابق، ص١٠.

(9) André de Lattre, Remé Bernascom « Les petits et moyennes entreprises », édition Berger levrauld Paris 1989 P 240.

وفي ظل اشتداد حدة المنافسة مع ضعف كفاءة المنشآت الصغيرة في استخدام الأساليب والوسائل المقاومة هذه المنافسة، فإن النتيجة هي الفشل. [١٠]

٢- معوقات تمويل الصناعات الصغيرة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة. ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات الصغيرة. [١١]

ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة، بغض النظر عن طبيعتها- لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنك تجارية تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام

(١٠) أحمد بن عبدالرحمن الشميمري وآخرون، ريادة الأعمال، العبيكان للنشر، عمان، ٢٠١٩، ، ص ٣٠٢.
(١١) عادل عامر ، معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ١٧-٩-٢٠١٩، من موقع:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/502192.html

بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبية على المشروع. [١٢]

٣- مشكلات نقص رأس المال:

يعتبر نقص رأس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة من ابرز العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة. فالمشروعات الصغيرة يمتلكها فرد أو أسرة أو عدد محدود من الأشخاص. ولا يحتاج المشروع إلى رأس المال في مرحلة التأسيس فقط بل خلال مرحلة التشغيل والنمو أيضا. إن قلة الموارد المالية تؤدي إلى عدم القدرة على الاستمرار في المشروع، وعدم الوفاء بالديون والالتزامات المالية، مما يؤدي إلى فشل المشروع. وبما أن المشاريع الصغيرة سريعة النمو والتوسع، فهي بحاجة إلى التمويل مما يجعل صاحب المشروع الصغير يعتمد في أحيان عدة على مدخراته الخاصة أو مدخرات أسرته أو على

[١٢] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص ص ٣١٧-٣١٨.

الأرباح التي يحققها المشروع. وفي حال لم تتوفر مصادر التمويل الذاتي هذه، يلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية.[١٣]

٤- الركود الاقتصادي:

من أخطر العوامل التي تهدد كيان المنشآت الصغيرة: ظهور ملامح الركود الاقتصادي، الذي يترتب عليه انخفاض الطلب على المنتجات بشكل عام مؤذنة بفشلها، ومحدودية القوى الشرائية للأفراد. ومن ثم يحدث فائض في الطاقة الإنتاجية، الذي يؤدي في حالة استمراره كظاهرة اقتصادية إلى عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على تحمل أي خسارة، أو الاستمرار في العمل في ظل الركود، وذلك لمحدودية إمكانيات هذه المشروعات، مقارنة بالمشروعات الكبيرة. حيث إن صغر حجم هذه المنشآت، وصغر رأسمالها، وحجم إنتاجها ونشاطها قد لا يسعفها في مواجهة الخسائر المترتبة على الركود الاقتصادي.

٥- مشكلات الاستثمار:

تتعدد المشكلات الاستثمارية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، ومن أبرز هذه المشكلات ما يلي: تعدد التشريعات، وما يترتب عليها من تضارب وتعطل الأعمال، نظرا لكثرة وطول الإجراءات المطلوبة من المشروع الصغير خلال مرحلة التأسيس، فقد يحتاج تأسيس المشروع الصغير إلى عدد من الإجراءات للحصول على كثير من الموافقات، ومن جهات متعددة حسب أنظمة استقدام العمالة، وأنظمة التأمينات الاجتماعية، وأنظمة البلديات، وأنظمة الدفاع المدني، وقرارات ونظم التعامل مع مختلف الإدارات الحكومية،

[١٣] إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص ٦٨.

نظرا لصغر حجم المشروع الصغير، فإنه لا تتمتع بالحوافز والمزايا الاستثمارية الممنوحة للمشروعات الكبيرة. ومن أمثلة ذلك الإعفاءات الجمركية المرنة، الإيجار الرمزي للأرض المخصص للمنشآت الصغيرة، أسعار فائدة منخفضة للقروض، دعم أسعار الطاقة، أفضلية شراء المنتجات من قبل الحكومة. [١٤]

٦- العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والحرفية وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد الحضارية على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار. [١٥]

[١٤] أحمد بن عبدالرحمن الشميمري وآخرون، ريادة الأعمال، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٠-٣٠٢.

[١٥] محمد هاني وآخرون، أهمية النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية تجربة ولاية إليزي بالجزائر أنموذجا"، المؤتمر العلمي الأول لقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، بعنوان "المؤسسات التعليمية والحفاظ على البيئة"، معهد العبور العالي للحاسبات ونظم المعلومات، ٢٠١٨/١٠/٣١، ص١٢.

٧- المشاكل الادارية:

تعاني المشاريع الصغيرة والحرفية من مشكلة التسيير فكثير ما تزاول هذه المشاريع نشاطها دون أن تكون لديها أفكار واضحة عن تقنيات العمل الإداري كما أن هذه المؤسسات غالبا ما تكون الاداري والتسيير بيد أصحابها، أو تعيين أقربائهم، والذين يلجؤون إلى ممارسة صلاحيات التسيير بشكل مركزي، كما أن طريقة التعيين هذه قد تفوت على هذه المؤسسات فرصة التسيير بالطرق والتقنيات الحديثة، المحدودة هؤلاء الأفراد في مجال الادارة والتسيير.

٨- مشاكل نقص العمالة المدربة:

المشاريع الصغيرة والحرفية تواجه نقص العمالة المدربة والمؤهلة وذلك لان المشاريع الكبيرة تعتبر أكثر جاذبية لهذه العمالة لاهنا تتيح أجور مرتفعة بالمقارنة مع أجور المشاريع الصغيرة والحرفية وأيضا ضمان الاستمرارية في العمل وتجنب احتمال فقدان المنصب بسبب مخاطر الفشل والتوقف المرتفعة في المشاريع الصغيرة والحرفية كما أن المشاريع الكبيرة تتيح فرص اكبر في مجال التدريب واكتساب المعارف من خلال الاستفادة من دورات التكوين وتنظيم الملتقيات من أجل تنمية وتطوير المورد البشري بغرض تشجيع وظيفة البحث والابتكار والابداع في المشروع وبالتالي إمكانية الترقية وزيادة الأجر والاستفادة من المزايا الأخرى كنظام المكافآت والحوافز بينما في المشاريع الصغيرة والحرفية محدودية الأموال يؤدي إلى تقليل التدريب وبالتالي عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة وهكذا تبقى هذه المشاريع قليلة الإبداع والابتكار مما يهدد وجودها واستمراريتها وتطورها

ويدفع بالعمالة المدربة والمؤهلة إلى الهروب باتجاه المشاريع الكبيرة لأول فرصة تتاح لهم.[١٦]

٩- الخلل في هيكل الأنشطة الحرفية الهامشية:

يمكن القول إن الأنشطة الاقتصادية التجارية (الحرفية الهامشية) تتكون من أعمال بسيطة نشأت استجابة للطلب المحلي والنشاط الصناعي. لذلك فإن هذا النشاط الحرفي يتضمن أعمالا للحدادة والنجارة ومختلف خدمات الإصلاح. ففي إطار النشأة التلقائية، أصبحت هذه الأنشطة الصغيرة تتسم بخلل هيكلي، حيث إن هناك خللا في هيكل هذه الأنشطة الصغيرة من ناحية توزيع هذه الأنشطة ونوعيتها وحجمها وازدواجيتها وتشابهها. فالأنشطة الصغيرة الخدمات الإصلاح ارتفع عددها بصورة كبيرة بسبب نجاح هذا القطاع في تحقيق عوائد جيدة، ما جعل كثيرين يستقطبون المهنة نفسها، وبالتالي برزت هذه الأنشطة دون إجراء دراسات دقيقة. لذلك بني الهيكل الحرفي استجابة للطلب المحلي الضيق، بل إن حجم الطاقات الإنتاجية المتوافرة لا يقترن باقتصادات الحجم الكبير. وكانت النتيجة لهذا الخلل هو أن عددا كبيرة من هذه الورش تعمل بأقل من الطاقات القصوى. ويؤدي ذلك من دون شك إلى انخفاض عائدات تلك الأنشطة الصغيرة وإلى انكماش حركة التطوير والنمو والاستثمارات، كما يؤدى الخلل إلى مشكلات السيولة ورفع تكلفة الوحدة المنتجة.[١٧]

١٠- القيود على المدخلات:

- نقص العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي.

---

[١٦] نهلة تركي عبد السادة، معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة الفروض الممنوحة منقبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها"، مرجع سابق، ص ٢٢.

[١٧] مركز الإحصاء، التطورات التنموية في إمارة أبوظبي عبر المسار الزمني ١٩٦٠ – ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٢١.

- محدودية الحصول على مدخلات إنتاجية عالية الجودة نتيجة فرض تعريفة جمركية على المدخلات المستوردة وإلى طول وتعقد إجراءات الاستيراد مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي لتلك المشروعات.
- قلة وارتفاع تكلفة الاراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة مما يؤثر على نمو المشروعات الحالية ودخول منشآت جديدة كما أن وجود تلك المشروعات في مدن صناعية غير مكتملة الخدمات يبعدها عن أسواقها مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات.
- كثير من المشروعات غير مسجلة رسمية نظرا لان المباني التي يقيمون فيها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضاً.
- لا تهتم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والحرفية بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أن القيود التنظيمية وقلة الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرم مع منشآت أكبر وأكثر تعقيداً سواء منشآت محلية أو عالمية تسهم في تخلف القاعدة التكنولوجية لتلك المشروعات.

١٠- تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر:

ظلت المشروعات الصغيرة حتى وقت قريب تعاني من تعدد الجهات المهتمة بالمشروعات الصغيرة في مصر بما يحول دون وضع استراتيجية واضحة المعالم التنمية المشروعات الصغيرة وخلق مناخ مشجع لنموها وتطورها. [١٨]

[١٨] سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، قطاع مكتب الوزير الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادراية، وزارة المالية، القاهرة، ب ت، ص ص ١٠-١١.

١١- معوقات التصدير:

- **صعوبة الوصول إلى قنوات التصدير:** حيث تعاني الشركات من عدم وجود وكالة أو بيت متخصص في التصدير ليكون مسئولا عن اتخاذ قرارات حول مكان تسويق منتجات الشركات إلى الخارج.
- **نقص الوعي التصديري:** بسبب عدم إلمام أصحاب هذه المنشآت بالمواصفات أو التعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دوليا.
- **ارتفاع أسعار المدخلات:** مما يفقد هذه المنشآت القدرة على المنافسة أمام منتجات العديد من الدول.
- **ندرة التمويل و صعوبة الحصول عليه:** توافرت لعدد من الشركات فرص التصدير و لكنها لم تستطيع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل.[١٩]

١٢- مشكلة نقص المعلومات:

من أهم المشكلات التي يمكن أن تعاني منها المشروعات الصغيرة افتقاد قاعدة معلومات تشتمل على بيانات عن السوق، وما يشمله من مؤسسات اقتصادية من حيث النشاط والحجم والقدرات، أو تفتقد إلى معلومات عن سوق الموارد ومستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى المعلومات اللازمة عن الأنظمة والقرارات والتشريعات، أو افتقاد وجود خرائط لتوزيع المشروعات، التي تمارس النشاط نفسه أو أنشطة ذات علاقة على مستوى المنطقة أو الدولة. وقد تعاني المشروعات الصغيرة من هذه البيانات في حالة توفرها من التقادم.

---

[١٩] عديلة العواني وآخرون، دور تحفيز الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير نفطية في الجزائر، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ٢٠١٧ ، ص ١٧.

١٣- المشكلات الاجتماعية:

نظرة المجتمع إلى الحرفيين، وضعف الثقافة المجتمعية تجاه المهن الحرفية، كما تظهر مشكلات اجتماعية أخرى في المجتمعات التي تتميز بوجود عرف سائد وأخلاقيات معروفة أو عنصرية على أي أساس من التمييز، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على المشروع، سواء في توفر العمالة أو التسويق للمنتج أو مزاولة أنشطة معينة. وقد تبرز هذه المشكلة بشكل واضح في القطاع النسائي لطبيعة المجتمع وخصوصيته، حيث تعاني المستثمرة من العديد من المعوقات، مثل محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة، وصعوبات التوظيف والعمل، هذا بجانب المعاناة في التعامل مع الأجهزة النسائية في العديد من المرافق الحكومية.[٢٠]

١٤- العوائق التعليمية:

هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل في **SMEs**، وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدى إلى تحسين المعرفة واتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم وحدة ليس شرطا لتحقيق النجاح حيث أن المناهج الأكاديمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة. وفي الواقع فإن المناهج التعليمية تحتاج إلى ربطها بالخبرات العملية ويتطلب الأمر ايضا إدخال التدريب القائم على التوجه إلى السوق، حتى يمكن تعزيز النمو.

١٥- الظروف غير المشجعة للنساء:

أدى تراجع التشغيل في الحكومة إلى دفع أعداد متزايدة من الإناث إلى العمل في القطاع غير المنظم، سواء للعمل لحسابهن أو كصاحبات أعمال. وهناك أنشطة يمكنها أن تستغل

[٢٠] أحمد بن عبدالرحمن الشميمري وآخرون، ريادة الأعمال، مرجع سابق، ص ص ٣٠٣-٣٠٤.

المهارات التي تنفرد بها الإناث (مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية – والاهتمام بالتفاصيل، والمهارات التقليدية)، من خلال التدريب الهادف (مثل أعمال الكمبيوتر والبرمجة ومهارات السكرتارية مثلا) . ولكن مازالت هناك عقبات أمام نجاح النساء كرائدات أعمال، وغالبا ما ترجع هذه العوائق إلى الموروثات الثقافية، وذلك إلى جانب ضيق فرص الحصول على التمويل.[٢١]

١٦- ضالة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تتميز الأنشطة الصغيرة بضالة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن هذا النوع من الأنشطة الهامشية يعتمد على تسويق منتجاتها وتقديم خدماتها على الأنشطة الكبيرة، وبالتالي فإن من أبرز خصائصها التطفل على غيرها من الأنشطة، إذ إنه بزوال المؤسسات الكبيرة، يعني زوالها من الاقتصاد الوطني.

١٧- ارتفاع مستوى الإيجارات:

إن منافسة الأنشطة الحرفية الهامشية للمنشآت الكبيرة على استئجار المحال التجارية تؤدي إلى زيادة مستوى الإيجارات، وبالتالي ضعف الإمكانات المادية وعدم تراكم الاستثمار ولا شك في أن زيادة الكلفة تؤدي إلى انخفاض العائد وعدم تحقيق نمو اقتصادي عال، حيث إن هذه الحالة تؤدي أيضا إلى تراجع الادخار والاستثمار، بل تمتد الانعكاسات السلبية إلى موجة تضخمية. كما أن تشابك هذه الأنشطة الصغيرة وتكرارها يؤديان إلى ضعف عائداتها وتأثيرها السلبي في التسويق في الأنشطة الكبيرة.

[٢١] معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

١٨- مشاكل ضمن أعمال المشروع (المشاكل الداخلية):

- **غياب مفهوم التخطيط في الإنتاج:** تفتقر الأنشطة الصغيرة الهامشية إلى مفهوم التخطيط في الإنتاج وتقديم الخدمات، واختيار المستوى المناسب من التكنولوجيا، وعدم إلمام كثير من تلك المؤسسات بالمفاهيم الأساسية للجودة في إطار تقديم الخدمات.[٢٢]

- **انخفاض الإنتاج:** هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

- **تردي النوعية:** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

- **الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس.

- **ارتفاع الكلفة:** حيث تفتقر غالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال كسبب رئيسي

[٢٢] مركز الإحصاء، التطورات التنموية في إمارة أبوظبي عبر المسار الزمني ١٩٦٠ – ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بنظر الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعار.[٢٣]

ثانياً: آليات دعم الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية:

تعد مشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية من المصادر الاساسية للتوظيف وخلق فرص العمل والقيمة المضافة، فوجود قطاع اقتصادي فاعل من المشروعات الصغيرة اصبح على راس قائمة أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية واصبح الاهتمام بدعم ومساندة المشروعات الصغيرة امر ضروري حيث تعد هذه المشروعات النمط الغالب للمشروعات في عموم المنطقة العربية خاصة ان المشروعات الصغيرة هي كيانات مؤسسية ضعيفة تحتاج الى حاضنات حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة التي تواجهها، وذلك بتقديم الدعم الفني والتسويقي والمالي والاداري لها وتستطيع القول بان بعض الحكومات ومنها مصر قد اطلقت برامج لدعم هذه المشروعات الصغيرة والحرفية عن طريق انشاء وكالات او وحدات خاصة ضمن المنظمات الحكومية القائمة، وقد تم تطوير صيغ متنوعة من الدعم من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، كما تأسست مؤسسات اعمال في عدد من الدول لتلبية احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة.[٢٤]

ومع تحول اهتمام البحث العلمي والأكاديمي في استراتيجيات المنظمات الكبيرة بعد العديد من السنوات إلى الاهتمام بالسلوك الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة، أصبح اعتماد الإدارة

---

[٢٣] رقية سليمة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص ٣٤.

[٢٤] صادق الشمري وآخرون، التوجه الاستراتيجي للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

الاستراتيجية في أنشطة المشاريع الصغيرة ضرورة حاسمة لنجاح هذه الأنشطة، هذا الوضع هو استجابة للتحديات الخطيرة التي توجد في السوق ، والتوازن غير المستقر لقوى بيئة الأعمال والعوامل المؤثرة الأخرى التي يمكن تحديدها في السياق الاقتصادي الفعلي، لا سيما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث تكون الشركات الصغيرة سائدة للغاية. (٢٥)

ونظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة فإنه يتحتم تبني استراتيجيات وسياسات تنمية تمكن من الاستثمار الرشيد للموارد المتاحة بطريقة تشجع على استمرارية وكفاءة الخدمات المقدمة لتلك المشروعات ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المستهدفة من تنمية المشروعات الصغيرة في مصر والمتمثلة في الاتي:

- تنمية الصادرات ونشاط إعادة التصدير.
- تعظيم استخدام الخامات المحلية وتعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات.
- تنمية المدخرات المحلية.
- تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات.
- مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرصة عمل حقيقية منتجة.
- توازن هيكل النشاط الصناعي المصري من خلال توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة.
- تحقيق الجودة وزيادة الإنتاجية.

(25) Lobontiu, Gabriela. Strategies and strategic management in small business. Department of Managment, Politics and Philosophy, Copenhagen Business School, 2002, p4

- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المكانية والتي تتطلب فرص العمل الجديدة – سلع وخدمات – سكن.[٢٦]

ومن أجل تفعيل دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية؛ ينبغي رسم استراتيجية شاملة تقوم على عدد من المقومات الأساسية، الشكل (٧)، بهدف الوصول إلى إسهام فاعل ودور حقيقي للصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية، التي تعد مجالا لتمكين قطاعات واسعة من المواطنين من إيجاد مصادر الدخل، كما يحتاج قطاع الصناعات الحرفية إلى مؤسسة رسمية حكومية تضمن إدارته بشكل فعال، ونهي التضارب بين الجهات المختلفة، وتقف جنبنا إلى جنب مع الحرفيين والهيئات ذات العلاقة في دعم هذه الصناعات وتنميتها.

[٢٦] سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ١٤.

شكل رقم (٧)

استراتيجية النهوض بالصناعات الحرفية

ومن جانب آخر، يعد التدريب أحد الطرق المناسبة لحماية الصناعات الحرفية، ويتم ذلك بإنشاء مراكز تدريبية حرفية، وإقامة الدورات التدريبية المتخصصة؛ التي تهدف إلى رفع كفاءات الحرفيين، وزيادة عددهم، وتطوير المنتجات الحرفية، والمحافظة على استمراريتها وتقنياتها، حتى لا تنقطع الموارد البشرية اللازمة لديمومة الصناعات الحرفية. [٢٧]

وتتبلور الاستراتيجية العامة للتنمية التي تتبّناها الخطة الخمسية السادسة حول فكرة التوفيق بين اعتبارات النمو الاقتصادي السريع واعتبارات التشغيل والتكافؤ الاجتماعي، حيث أنه أصبح مستقرًا في الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي – وإن كان شرطًا ضروريًا –

[٢٧] ياسر هاشم عماد الهياجي، دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية: مدينة زبيد التاريخية دراسة حالة ، مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

إلا أنه ليس كافيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يستلزم اتخاذ تدابير أخرى قد تكون مؤثرة في النمو أو مصاحبة أو مكمّلة له.

وعلى ذلك، فإن استراتيجية التنمية تستهدف تحقيق أقصى نمو اقتصادي ممكن شريطة ضمان مستوى مقبول من التشغيل يسمح بتراجع معدل البطالة إلى ٥,٥ % بنهاية الخطة، وشريطة توفير مستوى معيشي لائق للفئات محدودة الدخل. وبعبارة أخرى، فإن دالة الهدف التي تسعى استراتيجية الخطة لتعظيمها ليست مطلقة، ولكنها مقيّدة باعتبارات التشغيل وتحسين أحوال الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، ومن هذا المنطلق، ترتكز استراتيجية التنمية على ما يلى:

- إعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية الرائدة التي تنمو بمعدلات متسارعة، ومن أبرزها الصناعة التحويلية، التشييد والبناء، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لارتفاع قدرتها التشغيلية ومناسبتها لجموع عريضة من الشباب ولبعض الفئات الاجتماعية كالمرأة الريفية أو المرأة المعيلة.
- تحسين الظروف المعيشية للفئات محدودة الدخل من خلال:
  - التأثير في التوزيع الأولى للدخول والثروات، وهو ما يتم عن طريق سياسات التشغيل وسياسات تملك الأراضي الزراعية والمشروعات الصغيرة ووحدات الإسكان.
  - التأثير في إعادة توزيع الدخل من خلال نظم الدعم السلعي والنقدي وسياسات التضامن الاجتماعي بوجه عام.[٢٨]

[٢٨] الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/١١، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ص ص ٥٨-٥٩.

ولذلك فإن وضع نهج شامل ومتماسك ومتسق لتنظيم المشاريع الصغيرة والحرفية في شكل استراتيجية لدعم الحكومة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والحرفية هو أولوية مطلقة. ومن شأن اتباع نهج حكومي شامل يوفر التنسيق الكامل لأنشطة العديد من المؤسسات الحكومية (غرف التجارة، ومكاتب العمالة، وما إلى ذلك) والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والحرفية، ومع عدم وجود أي ادعاء لتحديد دور الحكومة في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والحرفية فإننا نعتقد أنه بالإضافة إلى تصميم استراتيجية شاملة لتنظيم المشاريع الصغيرة والحرفية، فإن تطوير المؤسسات والشبكات الوطنية الداعمة للمشاريع الصغيرة والحرفية هو أحد الشروط الأساسية للنجاح، لا شك في أن الحكومات يجب أن تنشئ أنواعا مختلفة من مؤسسات الدعم التي تساعد في تقديم جملة من المهام من أهمها:

- تقديم معلومات عن اللوائح والمعايير والضرائب والرسوم الجمركية وقضايا التسويق.
- تقديم المشورة بشأن تخطيط الأعمال والتسويق والمحاسبة ومراقبة الجودة وضمانها.
- إنشاء وحدات حاضنة لتوفير المساحة والبنية التحتية للمبتدئين والشركات المبتكرة، ومساعدتهم على حل المشاكل التكنولوجية، والبحث عن المعرفة وتشجيع الابتكار.
- المساعدة في البحث عن شركاء من أجل تحفيز ريادة الأعمال وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة.[٢٩]

وبذلك يتطلب العمل على زيادة قدرة الصناعات الصغيرة لتجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لاستمرارها وتوفير الدعم والحوافز لضمان تحقيق

(29) Kantabutra, Sooksan, and Gayle C. Avery. "The power of vision: statements that resonate." Journal of business strategy, No31, 2010, pp 1-9.

تلك المشروعات لدورها المطلوب بكفاءة وقدرة عاليتين، وفي هذا الإطار تلعب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية المشروعات الصغيرة، فضلاً عن بعض الاليات والاجراءات من أبرزها ما يأتي:

١. وزارة التضامن الاجتماعي:

من خلال تفعيل برنامج الأسر المنتجة التابع للوزارة وما يتبناه من المشروعات الرائدة في مجال الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة المصرية بما يسهم في مكافحة الفقر ورفع مستوي معيشتها وتعزيز دوره الهام في تعظيم الاستفادة من المهارات الحرفية واليدوية في أقاليم مصر الجغرافية، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأسر المنتجة يستهدف تقديم عديد من الخدمات التي تتنوع بين خدمات تدريبية (تزويد المستفيدين بالمهارات الفنية وخدمات عينية لازمة للتنفيذ مثل الخامات والمعدات والآلات، فضلا عن القروض وخدمات تسويقية من خلال المعارض الدائمة والمؤقتة والموسمية، وخدمات فنية وتوجيهية من خلال مركز التصميم والنماذج والتدريب على الأنشطة الريفية، وتتيح المراكز التدريبية التابعة للوزارة على مستوي الجمهورية والبالغ عددها ٣٤ ألف مركز مجالا كبيرا لتطوير القدرات، وتسعي الخطة إلي إحلال وتحديد وتطوير هذه المراكز وربط المشروعات باحتياجات السوق وهو ما يعني إعداد دراسات جدوي سليمة والتنسيق مع الوزارات المعنية والمجتمع المدني في تحديد المشروعات المطلوبة وبناء خطة التدريب والتوسع على هذا الأساس هذا بالإضافة لتطوير آليات استهداف المرأة المصرية وتوفير حزم تمويلية مرنة.[٣٠]

٢. صناديق التنمية الاجتماعية:

[٣٠] علا نور الدين علي ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أهداف التنمية الشاملة في مصر، مرجع سابق، ص ١٣١.

تقوم صناديق التنمية الاجتماعية بدور مؤثر في تنمية الصناعات الصغيرة ، اذ إن الهدف الأساسي من إنشائها حماية الفئات الفقيرة ، وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي عنها ، وتخفيف حدة البطالة وتمويل الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز المصرفي ، كما تستهدف هذه الصناديق في الغالب الفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والعاطلين عن العمل بما في ذلك الخريجون الجدد والنساء. كما تقدم صناديق التنمية العديد من البرامج أبرزها برامج تنمية المجتمع ، برامج أنشطة السكان ، برامج الأشغال العامة (البنية التحتية) ، برامج تنمية الصناعات الصغيرة ، برامج التشغيل والتدريب ، برامج التنمية المؤسسية ، وبرامج ادماج المرأة في المجتمع.[٣١]

ويعد تقديم الدعم المالي للصناعات الصغيرة من ابرز مهمات صناديق التنمية الاجتماعية، اذ تقوم بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية أو غير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة (الجمعيات التعاونية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها من الجمعيات الأهلية) وذلك على وفق أهداف وضوابط صناديق التنمية الاجتماعية، أو قد يكون ذلك من خلال الجهة المنفذة نفسها، أو من خلال مؤسسات وهيئات تعليمية متخصصة. فضلا عن ذلك تلجا صناديق التنمية الاجتماعية إلى تقديم المعونة الفنية إلى الصناعات الصغيرة، والمقصود بالمعونة الفنية جميع النصائح والإرشادات والتوجيهات المتضمنة والمبنية على معارف ومعلومات وخبرات مكتسبة وموجهة الإنتاج أو تحسين أو تطوير

[٣١] كمال كاظم الشمري وآخرون، موقع الصناعات في ظل برامج التكييف الهيكلي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

السلع والخدمات أو حل المشاكل التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية التي تواجه عملية إنتاج السلع والخدمات في الظروف الطبيعية وغير الطبيعية، وتشمل خدمات المعونة، إعداد دراسات الجدوى، تشويق وترويج المنتجات، تنمية القوى العاملة والتدريب، تحسين الإنتاج وضبط الجودة ، تسهيل عقود الباطن، حل مشاكل التعثر الإنتاجي، رفع مهارات التخطيط لأصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة، متابعة ومعالجة كافة النواحي الإدارية، وإجراء التقييم الشامل للمشروعات. [٣٢]

إن الهدف استراتيجي المكلف به الصندوق الاجتماعي للتنمية هو توفير (٢٠%) من فرص العمل المطلوبة سنويا في الأنشطة غير الزراعية، وقد تحدد رقم ٢٠٠ ألف فرصة عمل / سنة هدا اجماليا على النحو التالي:

أ- ١٠٠ ألف فرصة عمل /سنة من خلال تمويل وتنمية المشروعات والصناعات الصغيرة.

ب- ١٠٠٠ ألف فرصة عمل /سنة أخرى من خلال برامج الصندوق الاجتماعي الأخرى والتي تشمل برامج تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية وبرنامج الأشغال العامة. ويحقق الصندوق الاجتماعي هذا الهدف الاستراتيجي على النحو التالي:

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة: (١٠٠ ألف فرصة عمل /سنة من خلال ضخ حوالي مليار جنيه مصري لتنمية المشروعات الصغيرة، ويقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمؤسسات الصغيرة والحرفية من أهمها:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط

(٣٢) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢، ص ١٠.

صناعي وتقديم رعاية والتأهيل.

- برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي؛
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.[٣٣]

٣. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق قرار رئيس الوزراء شريف إسماعيل في إبريل عام ٢٠١٧. وتم إنشاءه بموجب قرار٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ المنشور في الجريدة الرسمية، ويكون للجهاز شخصية اعتبارية عامة، يتبع الوزير المختص بشؤون الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون مقره محافظة القاهرة أو إحدى المحافظات. ويحل هذا الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية ويباشر الجهاز كافة الاختصاصات المقررة للصندوق بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩٧، كما يؤول إليه أموال وموجودات ومقار وأصول الصندوق.[٣٤]

ويعتبر هذا الجهاز خطوة إيجابية نحو خلق مناخ أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصل، وتعد خطوة هامة من جانب الحكومة للاهتمام بهذا القطاع

---

[٣٣] حسين عبد اللطيف الاسرج ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد٢٢٩ ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص٢٥.

[٣٤] هند مختار، رئيس الوزراء يصدر قرارا بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، ٢٠١٧/٤/٢٤، ٠٧:٥٢م، من موقع : https://www.youm7.com

من الأعمال. ولتحقيق المرجو من الجهاز من تمكين للمشروعات لذلك نقترح التوصيات التالية:

- يجب على الجهاز وضع خطة خماسية استراتيجية للسنوات القادمة، على أن تقسم إلى خطط سنوية، توضع الخطة في بداية العام تنص على رؤية الجهاز وأهدافه.
- يجب على الجهاز وضع نظام مراقبة وتقييم للمشروعات التي يقوم عليها.
- على الجهاز تقديم مؤشرات وتقارير عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- يجب على الجهاز تقديم تقرير عن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصفر في مصر.[٣٥]

٤. مساهمة الجمعيات الأهلية:

تعتبر الجمعيات الأهلية أداة هامة لتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لاقترابها من الفئات المستهدفة وقدرتها على المتابعة بما يكفل نجاح المشروع، وتحصل الجمعيات الأهلية على التمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والوزارات، والبنوك، والهيئات المانحة، وقد حققت الجمعيات الأهلية نتائج هامة في مجال إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى إقراض النساء، سواء في صورة قروض فردية أو جماعية، وبالرغم من ذلك فإن نسبة القروض الممنوحة للمرأة من الجمعيات الأهلية مازالت

[٣٥] أحمد عبدالوهاب، سلسلة أوراق سياسات: إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة و متناهية " توصيات لتحقيق الدور المأمول من " جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "، برنامج الحرية الاقتصادية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٥-٧.

محدودة مما يتطلب مزيدا من الجهد لاستهداف فئات من النساء، مثل المرأة المعيلة، والمرأة التي تعول معوقين، وخريجات التعليم الفني والتجاري... وغيرها. [٣٦]

٥. دور صندوق التنمية المحلية في تنمية المشروعات الصغيرة:

يهدف الصندوق إلى تمويل مشروعات ذات عائد اقتصادي لتنمية القرية المصرية اقتصاديا واجتماعيا من خلال ما يتم تنفيذه من مشروعات تعمل على توفير احتياجات القرية من السلع والخدمات ، كما يعمل على تنمية مدخرات أبناء القرية باستثمارها في مشروعات انتاجية تعمل على رفع المستوى المعيشي لأبناء القرية وتخلق فرص عمل لأبنائهم .

ويعتمد الصندوق في تمويل مشروعاته على ما أتيح له من موارد مالية من خلال منحة أمريكية وفرت له ١٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ولقد بلغ اجمالى الاستثمارات التي وجهت للمشروعات الصغيرة ١٠٢,٤ مليون جنيه حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ منها ٥٨,٧٨٥ مليون جنيه قروضا ونحو ٤٣,٦٧٧ مليون جنيه مشاركة ذاتية من الجهات المقترضة ، وبلغ اجمالى عدد المستفيدين٩ ٢٣,١٢مستفيدا.[٢] ويمتد نشاط الصندوق جغرافيا إلى جميع المحافظات ، ولقد أدى اعتماد الصندوق على الوحدات المحلية إلى اذكاء وتنشيط دورها التنموي في خفض تكلفة عملياتها إلى حد بعيد.

وفيما يتعلق بأغراض الاقراض من الصندوق فان الاقراض يتوجه إلى مشروعات الانتاج السلعي التي تتضمن الانتاج الزراعي النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي والصناعات

---

[٣٦] علا نور الدين علي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أهداف التنمية الشاملة في مصر، مرجع سابق، ص ١٣١.

[٢] إبراهيم محرم ، المشروعات الصغيرة وتنمية القرية المصرية كنقطة انطلاق للتنمية الشاملة ، ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص٧.

البيئية والحرفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة. هذا إلى جانب مشروعات التسويق التي يدخل في نطاقها التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع ، ومن جانب أخر المشروعات الخدمية ذات عائد مالي ويدخل في نطاقها تجميع المخلفات ومعالجتها، والأسواق العامة والميكنة الزراعية والاصلاح والصيانة ونقل الأفراد ومحطات الوقود وخدمات الري.

ويقدم صندوق التنمية المحلية قروض إلى الأفراد الطبيعيين من الشباب وغيرهم والمنظمات الأهلية مثل التعاونيات والجمعيات بمختلف أنواعها والشركات الخاصة بالأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله ، وكذلك الشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة مثل شركات الأموال ذات الاكتتاب المحلى. [٣٧]

٦. تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية:

لقد بدأت فكرة تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة بسبب الحاجة إلى أدوات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مجال تطوير الاقتصاد لذوي الدخل المنخفض التي تقوم بتشغيل مشاريع صغيرة خاصة بها من خلال مساعدتها على التغلب على أحد أهم العقبات وهي الائتمان لكي تستفيد من العديد من الخدمات المصرفية، إذ يعتبر النظام المالي الرسمي دائماً هذه الشريحة من المجتمع كفئة غير قادرة على التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى حيث ليس لديهم ضمانات بالإضافة إلى احتمال تخلفهم عن السداد، ومن بين المؤسسات التي قامت بتوظيف أدوات الاقتصاد الإسلامي في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة وحققت نجاحات مادية وخلال فترة قصيرة بالإضافة الى تأثيرها إيجابياً

(٣٧) عزمي مصطفى ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ، ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة ، معهد التخطيطي القومي ، القاهرة ، يناير ، ١٩٩٦، ص: ٣٢ .

في الحد من الفقر وتعزيز الصناعة المحلية ورفع مستوى التنوع الاقتصادي جمعية أعمال الاسكندرية، وقد تأسست جمعية أعمال في الإسكندرية عام ١٩٨٣ كلجنة في الغرفة التجارية المصرية لدعم القطاع الخاص، ثم تم تسجيلها كمؤسسة غير ربحية في عام ١٩٨٨ ، وفي عام ١٩٨٩ وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بدأت الجمعية مشروعاً لتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في الإسكندرية، والذي يغطي تكاليفه بعد عامين فقط بالتوازي مع تقديم الخدمات المالية وغير المالية، وفي نهاية عام ١٩٩٩ وصل عدد زبائن الجمعية الى ل ٥٠٠٠٠ زبون، وبلغت القروض الممنوحة (١٤٠٠٠٠) قرضاً بإجمالي ١١٦ مليون دولار ونسبة سداد ٩٩%، وتهدف الجمعية إلى زيادة وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة ومساعدة أصحابها على التحول من النظام المالي غير الرسمي إلى النظام الرسمي، بالإضافة إلى تقليل معدل البطالة، ولدى الجمعية حالياً ١٢ فرعاً، وهناك خطة استراتيجية لتوسيع وفتح المزيد من الفروع من أجل تأسيس مصرفها الخاص. [٣٨]

٧. حاضنات الاعمال:

أكد الخبراء الاقتصاديون على أهمية إنشاء حاضنات الأعمال لحماية المؤسسة المبتدئة والتي تحتاج إلى دعم خاص ومساندة وحماية حيث تمكنها من تجاوز مرحلة الانطلاق (١-٢سنة) وتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات النجاح. وتعرف حاضنة الأعمال بأنها "آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية. توفر مجموعة من

([٣٨]) ثابت حسان ثابت وآخرون، استخدام أدوات الاقتصاد الإسلامي في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى، ورقة بحثية مقدمة لندوة رؤى مستقبلية للنهوض بواقع الصناعة في محافظة نينوى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مايو، ٢٠١٩، ص ص ٩-١٠.

الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما أقوى. أي أن حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات. تساهم هذه العملية في تقييم أو تزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع وبذلك فإن حاضنة الأعمال تعتبر كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها، وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تخفيض أخطار الاستثمار للمؤسسات الصغيرة.[٣٩]

إن أحد العناصر الناجحة للغاية في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة هو مفهوم احتضان المشروعات، وتأتي فكرة حضانة الأعمال من خلال تجميع عدد من المشروعات في مكان واحد ، وتوفير الوصول إلى خدمات الأعمال ومصادر رأس المال، تحت وصاية مدير حاضنة من ذوي الخبرة في الأعمال التجارية، كما أن الجمع بين الإيجارات ذات الأسعار المعقولة ، والتدريب ، والإرشاد ، ومقدمي المستثمرين المحتملين ، وجو النجاح الذي يسود حاضنات الأعمال يلهم رواد الأعمال للاستفادة القصوى من مواردهم وتحقيق الاستقرار المالي الذي يسمح لهم بالنمو.[٤٠]

وتعد حاضنات الأعمال من أهم الأدوات التنمية وتوسيع مفهوم وممارسات ريادة الأعمال، فهذه المؤسسات تهدف إلى توفير احتياجات المشروعات الصغيرة والحرفية في ظل تحيز بيئة الأعمال إلى المشروعات القائمة والكبيرة بشكل عام، ويتمثل الدور الرئيس لحاضنات

---

[٣٩] عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية ، الملتقي الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومى ١٧-١٨ أفريل ٢٠٠٦ ، جامعة حسيبة بوعلى بالشلف ، الجزائر ، ص ٦١٢.

[40] Carrasco, Ana. "A Model for Sustainable and Replicable ICT Incubators in Sub-Saharan Africa. infoDev. Retrieved May 3, 2009, p6

الأعمال في تذليل المصاعب أمام مشروعات الشباب المتوسطة والصغيرة، عن طريق استضافة المشروع مراحله التأسيسية إلى أن يصل المشروع إلى مرحلة النضج والخروج من مظلة الحاضنة وتقوم حاضنات الأعمال بتوفير المعلومات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ودراسات السوق، التي تعدها خبرات متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية والقانونية تحت سقف واحد. هذه الخدمات لا تتوافر عادة لهذه المشروعات الصغيرة لارتفاع تكلفتها وعدم التفات أصحاب الاختصاص إلى هذه المشروعات المحدودية العائد المادي من خدمتها، ولكن حاضنات ومسرعات الأعمال تتمكن من توفير هذه الاستشارات الضرورية والأساسية في حياة كل مشروع؛ كونها تستعين بمواردها الداخلية من الخبرات المتوافرة لديها، التي تنخفض تكاليفها مع زيادة عدد المشروعات تحت الحاضنة، إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات الصغيرة والحرفية تستفيد من خدمات الاستضافة الفعلية لمقر عمليات المشروع، وتوفير الخدمات اللوجستية من اتصالات وعلاقات عامة، وصولا إلى تمكين المشروعات المحتضنة من الاستفادة من القوى العاملة لدى الحاضنة، هذه الخدمات تخفض من التكاليف الرأسمالية للمشروعات ما يحد من مخاطر الفشل، ويسهم في تسريع عملية نمو الأعمال.[٤١]

وتكمن أهمية حاضنات الإعمال بكونها أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تشغيل الطاقات البشرية العاطلة من خلال تزويد المشاريع الصغيرة المحتضنة للخدمات والموارد وبكلفة رخيصة بالتالي تدر هذه المشاريع المحتضنة موارد مالية على ميزانيات الدول ومن ثم تفيد المجتمع، فضلا عن مساهمتها في توجيه

[٤١] نوره جاسر الجاسر وآخرون، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال- نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، ٩-٢٠١٤/٩/١١، ص ص ١٤-١٥.

الاستثمار لإقامة مشاريع في القطاعات ذات الإنتاجية العالية للاستفادة من عملية التطوير التكنولوجي مولدة بذلك نقاط قوة لجذب الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل الذين يملكون مؤهلات علمية ولمن تسمح لهم الفرصة للانضمام إلى هذه الحاضنة والاستفادة من الدعم والإسناد لإقامة مشاريعهم. وتعتبر حاضنات الأعمال من أهم الأدوات لتنمية وتوسيع وتطوير المشاريع الصغيرة والحرفية وتوفير احتياجاتها في ظل بيئة الأعمال إلى المشاريع القائمة والكبيرة بشكل عام، ويتمثل الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال في تذليل المصاعب أمام مشاريع الشباب من خلال تقديم الدعم لهذه المشاريع في المراحل الأولى إلى أن يصل مرحلة النضوج ومن ثم الخروج من مرحلة الحاضنة. [٤٢]

اهداف الحاضنات:

حاضنات الاعمال هي مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من اصحاب افكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لهم الموارد الكافية والاصول لتحقيق طموحاتهم وتنفيذ افكارهم بهد ف مساعدتهم لتأسيس هذه المشروعات وذلك من خلال توفير بيئة متكاملة تقدم خدمات والات وتجهيزات ودعم يؤديان الى تطوير هذه المشروعات ونجاحها وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية الى الحد الذي يضعها على بداية الطريق الصحيح دون الحاجة الى المساعدة الخارجية وقد تضم الحاضنة عشرة مشاريع او اكثر وهي نشاط اقتصادي هام يقع في صلب اهتمام هيئة مكافحة البطالة، وتهدف الحاضنات إلى ما يلي:

- تقديم خدمات للمشاريع داخل وخارج الحاضنات.

[٤٢] علياء حسين خلف وآخرون، حاضنات الإعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مجلة آفاق علمية، المجلد ٩ ، العدد٢ ، ٢٠١٧، ص ٩.

- ترويج ثقافة الريادة والابداع والابتكار.
- مساندة ومساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس.
- وثوقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة.
- خلق فرص عمل دائمة وغير دائمة.
- رعاية ومساعدة المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو والنجاح.
- ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.
- ربط الحاضنة مع الحاضنات الا خرى اقليميا وعالميا لتبادل الخبرات والاستفادة.
- اكتشاف القدرات الابداعية الكامنة وترجمتها الى مشاريع انتاجية متميزة.
- اقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختبار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة.
- تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة ومكاتب التشغيل.[٤٣]

[٤٣] عبد الرحمن تيشوري، حاضنات الاعمال في هيئة مكافحة البطالة السورية، الحوار المتمدن، عدد ١٤٤٣، ٢٠٠٦ / ١ / ٢٧، ١٠:١٧، من موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55722&r=0

وتتمثل أهم أهداف الحاضنة فيما يلي:

- العمل على نشر ثقافة فكر العمل الحر وتنمية قدرات الشباب والحرفيين على إدارة المشروعات والدخول في المناقصات والتغلب على العقبات التي تعترض المشروعات.
- تسهيل بدء المشروعات وتنمية شبكات دعم متكاملة لها لتحقيق معدلات نمو عالية.
- المساهمة في إنشاء قاعدة معلومات عن احتياجات أصحاب المشروعات والورش الحرفية من العمالة الدائمة أو المؤقتة.
- قيام الحاضنة كوكالة أهلية نموذجية للتشغيل بما تملكه من قواعد بيانات – عن طريق تسجيل راغبي العمل وتخصصاتهم.[٤٤]

وأهم مهام ووظائف الحاضنة تتمثل فيما يلي:

- إقامة صناعات مغذية ومكملة لسد احتياجات المشروعات القائمة بالمناطق الصناعية المنتشرة في الجمهورية.
- الاستفادة من بعض الخدمات الوسيطة والمنتجات في بعض المشروعات وإقامة مجموعة من الصناعات عليها.
- تقوم الحاضنة بتوفير القروض اللازمة لتمويل شراء المعدات ورأس المال العامل للمشروعات الجديدة والقائمة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية والتسويقية للمشروعات الموجودة.

[٤٤] حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الاهرام الاقتصادي، عدد٢٢٩، مطابع الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

- إقامة معرض سنوي لمنتجات الأعضاء المنتسبين الى الحاضنة.[٤٥]

شروط نجاح حاضنات الأعمال:

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع الحاضنات هناك عدة شروط منها:

– **مستشار أو مدير الحاضنة:** يساهم في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة لهذا يجب توفر فيه بعض مهارات الإدارة، التسويق والمحاسبة واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها.

– **دعم المجتمع:** كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي.[٤٦]

– **انتقاء مشروعات الحاضنة:** بجب تحديد وتوضيح معايير الاختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة، فمن هذه المعايير: تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة – القدرة على النمو السريع – تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة.

إمكانية الحصول على التمويل: على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين.

– **خلق فرص النجاح:** إن وجود علاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسية، وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والمؤسسات متخرجة ناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة.

---

[٤٥] المرجع السابق، ص ص ٥٩-٦٠.

[٤٦] عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٦١٣.

- **التقييم والتحسين المستمر:** يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها وأدائها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو الزاهر.[٤٧]

حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الاقتصاد:

أصبحت المشاريع الصغيرة خياراً استراتيجيا تبنته الكثير من الدول من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وهذا ما نلمسه عند الدول المتقدمة إذ حققت العديد من المزايا كتعظيم صادراتها ودخلها القومي، كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الميزة التنافسية لدولها، فالمشاريع الصغيرة هي أولا وقبل كل شيء هي تطور طبيعي السلوك الإنسان نحو العمل وتعظيم الثروة والإبداع وكسب ثقة السوق وخلق الثروة وتحقيق الميزة التنافسية التي يرتكز عليها كل من الاستراتيجيين والاقتصاديين ٧. ولحاضنات الأعمال دور في تنمية قدرات المشروعات الصغيرة والحرفية من خلال بناء استراتيجيات متطورة وعناصر بشرية قادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى ، وتقوم الحاضنات بدراسة المشاريع وتشخيص مدى احتياجات المشروعات البرامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات الخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، وتقوم الحاضنات باختزال الإجراءات الحكومية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الالكترونية، وتقوم الحاضنات بتوفير فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة،

[٤٧] نوره جاسر الجاسر وآخرون، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

تبني الحاضنات خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية الاستقرار وديمومة الاستقرار للمشروعات. [٤٨]

حاضنات الاعمال في مصر:

تعد مصر من أولى الدول العربية التي أنشأت حاضنات الأعمال وفي مصر فقد تم استثمار مبالغ كبيرة في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة، وقد نشطت صناعة الحاضنات عقب إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة عام ١٩٩٥، وهي عبارة عن مؤسسة غير حكومية (أهلية) تهدف إلى تقديم المساعدة للمشاريع الصغيرة، ومن أهم المهام التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها العمل على إقامة حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها، وقد تم بالفعل إنشاء أول حاضنة في هذا المجال عام ١٩٩٨ تحت مسمى حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين – جنوب القاهرة، على مساحة تقدر ب ٤٨٠٠ م^{٢} ، وقد تم بالفعل استيعاب ١١ مشروعاً في المراحل الأولى للمشروع، مع العلم بأن الحاضنة لديها قدرة استيعابية تصل إلى ٤٠ مشروعا.

بالإضافة إلى حاضنة التبين فقد تم العمل ومنذ عام ٢٠٠٣م وبعد نجاح هذه الحاضنة إلى إنشاء العديد من الحاضنات في مختلف المحافظات من أهمها:

١. حاضنة المشروعات والتكنولوجيا في مدينة بنها بمحافظة القليوبية.
٢. حاضنة تكنولوجيا المعلومات – مدينة مبارك للأبحاث العلمية محافظة الإسكندرية.
٣. الحاضنة البيوتكنولوجية – مدينة مبارك للأبحاث العلمية – محافظة الإسكندرية.

[٤٨] علياء حسين خلف وآخرون، حاضنات الإعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

٤. حاضنة الأعمال والتكنولوجيا – محافظة أسوان.

٥. حاضنة الأعمال حي الكوثر – محافظة سوهاج.[٤٩]

وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من ١٠٢ منطقة صناعية في مختلف مراحل التطوير تتبع إدارات حكومية مختلفة، ومع ذلك تفتقر معظم هذه المناطق الى التسهيلات العامة التي تتضمن معدات القياس والرقابة ومعامل اختبار المنتجات واستخدام المعدات على أساس دفع مقابل مادي عن كل مرة يتم استخدامها فيها، بالإضافة إلى ذلك، توجد بعض المناطق الصناعية التي تفتقر الى البنية الأساسية الملائمة، وتجدر الاشارة الى هناك عدة تجمعات عضوية يمكن للحكومة مساندتها، مثل منطقة شق الثعبان في القاهرة المتخصصة في تصنيع الرخام، وفي محافظة الدقهلية يوجد كل من سلامون القماش في التريكو ، ميت غمر في الأدوات المنزلية المصنوعة من الألومنيوم. ومحافظة دمياط المشهورة بصناعة الأثاث وغيرها من الأماكن الأخرى، ومن جهة أخرى يجب التوسع في إنشاء حاضنات المشروعات الصغيرة والحرفية ، وهي عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة "٣–٥ سنوات"، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات، ومن خلال هذه الحاضنة تتم مساعدة المشروعات الصغيرة والحرفية الى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح، ويستطيع الانتقال إلى مكان خاص به، وينضم الى عضوية الحاضنة

[٤٩] ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

أصحاب الورش والمشروعات الصغيرة نظير اشتراك سنوي للاستفادة من خدماتها، بحيث يتم تمويل الحاضنة ذاتيا لاستمرار أدائها لدورها.[٥٠]

معوقات نجاح حاضنات الأعمال:

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة.
- تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.
- الاعتمادية: أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
- اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.[٥١]
- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.

---

[٥٠] حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات دعم المشروعات الصغيرة في مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تحت عنوان :سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ،جامعة المنصورة، ٣-٤ مايو ٢٠٠٦، ص ٢٢.

[٥١] عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٦١٣.

- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي.
- هجرة الأدمغة نحو الخارج.
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار.
- انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعّال.
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.[٥٢]

ولضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج حاضنات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات. ويمكن قياس امكانات القطاعات المختلفة طبقا لمعايير معينة مثل: امكانات النمو المرتفع للتشغيل، القدرة على إنتاج سلع تصديرية، العمل كصناعات مغذية ناجحة وتطوير الحرف اليدوية التقليدية وإدخال خدمات أو صناعات جديدة.[٥٣]

[٥٢] نوره جاسر الجاسر وآخرون، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٩٥.

[٥٣] حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الاهرام الاقتصادي، مرجع سابق، ٥٩-٦٠.

خاتمة:

من خلال الفصل استعرضت الدراسة مشكلات ومعوقات مشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية، حيث يعاني قطاع المشاريع الصغيرة من عدة مشاكل تعيق تنميتها وتطورها مما يؤدي الى الحد من فعالية هذا القطاع الهام، وتختلف أنواع المشاكل التي تواجهها الصناعات الصغيرة، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما عن أبرز هذه المشكلات، مشكلات ومعوقات تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية تعاني اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التمويل وعدم توفر التسهيلات المناسبة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع من اجل المساعدة في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني اضافة الى مواجهة هذه المشاريع لمشكلة التشريعات القانونية والانظمة التي تنظم عمل هذا النوع من المشاريع، فضلا عن مشاكل ضمن أعمال المشروع (المشاكل الداخلية) تتمثل في غياب مفهوم التخطيط في الإنتاج، وانخفاض الإنتاج وتردي نوعيته وغيرها من المشكلات.